إعادة الإعمار بطريقة ممنهجة هندسياً وإدارياً

وزير الإسكان: إنجاز مشروعي الأبنية السكنية لمتضرري الزلزال وفق البرنامج الزمني المحدد

هناء غانم

أكد وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس سهيل عبد اللطيف أهمية الجهود المبذولة لتنفيذ الأبنية والإسراع بإنجازها وفق البرنامج الزمني المحدد وضمن الإمكانات المتاحة، جاء ذلك خلال تفقده أمس مراحل العمل في مشروعي بناء الكتل السكنية للمستحقين من متضرري الزلزال في ضاحيتي المعصرانية للسكن الشبابي والحيدرية بحلب.

وأشار عبد اللطيف إلى أهمية المرسوم التشريعي رقم ٣ لعام ٢٠٢٣ والقاضي بمنح إعفاءات خاصة لمتضرري الزلزال، والمرسوم التشريعي رقم ٧ القاضي بإحداث الصندوق الوطني لتقديم الدعم المالي للمتضررين، وإلى الاهتمام الحكومي بهذا الملف، وخاصة الأبنية للمستحقين والتي أقرت جزء من الإجراءات الواردة في الخطة الوطنية لمعالجة آثار الزلزال.

وأوضح عبد اللطيف أن العمل يتم بطريقة ممنهجة هندسياً وإدارياً، وذلك يعتبر منهج عمل للمرحلة القادمة لإعادة الإعمار، داعياً للالتزام بجودة التنفيذ والتقيد بالبرنامج الزمني المحدد.

بدوره أكد محافظ حلب حسين دياب أهمية التشريعات والقرارات الحكومية التي تسهم في تنظيم العمل، وتقديم التسهيلات والإعفاءات الخاصة بمتضرري الزلزال.

ودعا أمين فرع حلب لحزب البعث العربي الاشتراكي أحمد منصور لإنجاز هذه المشروعات وفق الخطط الموضوعة، وتسليمها ضمن البرامج الزمنية لخدمة المتضررين من كارثة الزلزال بأسرع وقت ممكن.

وكان الوزير عبد اللطيف قد ترأس اجتماعاً في مبنى المحافظة اطلع فيه على عرض تفصيلي عن أعمال الهيكل والإكساء ومراحل التنفيذ في المشروعين.

من جانبه بيّن مدير فرع المؤسسة العامة للإسكان في حلب سالم حبيب أن مشروع المعصرانية هو عبارة عن أربعة محاضر سكنية يتم بناؤها على مساحة تبلغ ٦٨ هكتاراً، يضم كل محضر ٣٠ مسكناً بواقع إجمالي ١٢٠ مسكناً، وتم التعاقد مع مؤسسة الإشاءات العسكرية بحلب لتنفيذ الأعمال بقيمة ١٨ مليار و٦١٢ مليوناً، وتم إعطاء أمر المباشرة بالمشروع في شهر آذار الماضي، وبلغت نسبة الإنجاز ٢٧ بالمئة، وتبلغ المدة العقدية الزمنية ٢٤٠ يوماً.

وأشار رئيس دائرة الدراسات في مجلس مدينة حلب جمال كريم إلى أن موقع الحيدرية تم إبرام عقده مع المؤسسة العامة للإسكان في حلب لتنفيذ أربعة مبان سكنية، وتبلغ قيمة عقد تنفيذها ٦٦ ملياراً و٦٠٠ مليون ليرة سورية، وتبلغ المدة الزمنية للتنفيذ ٣٦٥ يوماً، وكل مبنى يتألف من عشرة طوابق، وكل طابق يحتوي على ثماني شقق بمعدل ٨٠ شقة لكل بناء، وتمت دراستها من وحدة ممارسة المهنة بجامعة حلب وتسليمها للمؤسسة العامة للإسكان.

وأضاف كريم: يتم حالياً التعاقد مع المؤسسة العامة للإنشاءات العسكرية لتنفيذ هذه الأبنية السكنية، وحالياً تم تجهيز الأساسات والوصول لمناسيب التنفيذ، وسيتم تسليم الأبنية بعد إنجازها لمجلس المدينة لتوزع على المستحقين من المتضررين من كارثة الزلزال وفق أسس محددة.

وحول أهمية التشريعات والقرارات الحكومية التي تسهم في تنظيم العمل وتقديم التسهيلات لمتضرري الزلزال، أكد نقيب المقاولين السوريين المهندس عبد الرحمن سليمان في تصريح لـ«الوطن» أن تأمين السكن لمتضرري الزلزال هو التزام حكومي، لافتاً إلى أن هناك سرعة كبيرة في الإنجاز وبمتابعة شخصية من قبل وزير الإسكان.

ولفت سليمان إلى أن ارتفاع أسعار الإسمنت لن يغير شيئاً بخصوص إعادة الإعمار وتأمين سكن بديل لمتضرري الزلزال، مؤكداً أن المنشآت التي تضررت من الزلزال إعادة تأهيلها مستمرة ضمن خطة حكومية، وسوف تنفذ مهما تغيرت الأسعار، ونقابة المقاولين مستعدة للمساعدة بكل الإمكانيات والطرق للعمل كأسرة واحدة مع الحكومة لتأمين السكن البديل لمتضرري الزلزال وعندما تحدد الحكومة لنا أي منطقة عقارية أو تنظيمية أو سياحية ويطلب منا التنفيذ، فالنقابة والمقاولون جاهزون وسيسرعون بالتنفيذ، مشيراً إلى ضرورة التعاون اليوم بين القطاعين العام الخاص في تنفيذ المشاريع الكبيرة.

> نقيب المقاولين لـ«الوطن»: المنشآت المتضررة من الزلزال سيعاد تأهيلها مهما تغيرت أسعار مواد البناء

السورية للتجارة لم تسوّق سوى ٧٠ طناً من بطاطا طرطوس من أصل ٦٠ ألف طن

اتحاد فلاحي طرطوس: تدخل «السورية» محدود.. ومدير «السورية»: لم نتأخر

هيثم يحيى محمد

تابعت «الوطن» موضوع إنتاج البطاطا (العروة الربيعية) في سهل عكار والخسائر الجسيمة التي تعرض لها الفلاحون نتيجة البيع بأسعار تقل كثيراً عن أسعار التكلفة وحول قيام السورية للتجارة بالتدخل المباشر والشراء بأسعار تتراوح بين ١١٠٠ و١٣٠٠ ليرة، بعد وصول شكاوى بعض الفلاحين من تأخير المؤسسة في تدخلها ومن قلة الكميات المسوقة ومن ضعف الأسعار مقارنة بالتكلفة.

ويقول محمد وهو أحد المزارعين في قرية تل سنون إن المؤسسة تأخرت كثيراً في تدخلها والبدء بالتسويق من الفلاحين المنتجين حيث لم تباشر إلا منتصف أيار الماضي وبعد تسويق نحو ٧٠ بالمئة من الإنتاج ما أدى إلى إلحاق خسائر جسيمة بهم نتيجة قيام تجار سوق الهال بشراء الكيلو بأقل من نصف تكلفته مشيراً إلى أنها اشترت الكيلو من الأرض بنحو ١١٠٠ ليرة وهذا المبلغ يزيد بنحو ٤٠٠ ليرة على ما تم البيع به ما جعل الفلاحين يقولون (الكحل أفضل من العمى).

بدوره فؤاد علوش رئيس اتحاد فلاحي طرطوس بين أنه بدأت عملية تسويق الإنتاج في العشرين من نيسان الماضي على حين تدخلت المؤسسة منتصف أيار الماضي وبقيت عدة أيام لم تسوق خلالها سوى نحو الطن كل يوم وبالتالي كان تدخلها محدود جداً وبعد توصلنا مع إدارة الفرع زادت الكميات المسوقة وأصبح فرع طرطوس يرسل كميات لبعض الفروع لكن بقيت قليلة حيث لم تسوق المؤسسة خلال نحو العشرين يوماً الماضية سوى سبعين طناً من أصل إنتاج المحافظة الذي يقدر بستين ألف طن ونأمل أن تقوم بتسويق ما تبقى من الإنتاج رغم قلته.

بدوره مدير فرع السورية للتجارة بطرطوس محمود صقر رد على تساؤلات «الوطن» حول التأخير في التسويق والكميات المسوقة والأسعار بالقول: تم تسويق ما يقرب من ٧٠ إلى ٧٥ طناً من البطاطا من المزارعين في محافظة طرطوس ولم نتأخر في عملية التسويق فقد تواصلنا منذ البداية مع اتحاد الفلاحين ومع المزارعين في مناطق زراعة البطاطا، وتم تحديد أسعار شراء البطاطا من المزارعين في بداية التسويق بـ١١٠٠ ل.س للكيلو في الوقت الذي كان يباع بسعر ٩٠٠ ل.س وبعد ذلك تم رفع السعر إلى ١٢٠٠ – ١٣٥٠ ل.س وفق أسعار مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك التموينية إضافة لإعفاء المزارعين من ثمن العبوات وأجور النقل وعمولة سوق الهال، ونقوم بطرح المادة للمستهلك مباشرة بسعر أقل من سعر النشرة وأغلب الكميات المسوقة تم شحنها إلى فروع ريف دمشق التي كان نصيبها الحصة الأكبر ودمشق وحلب وحمص.

أما بالنسبة للصعوبات التي تواجه المؤسسة في التسويق فقد أوضح أنه لا توجد صعوبات في عملية التسويق ونحن نتسوق كميات وفق قدرتنا على التصريف لكون البطاطا الساحلية غير قابلة للتخزين، وهناك تعاون معنا من رئيس الاتحاد وعضو المكتب المسؤول عن التسويق.

هل سيؤثر رفع أسعار الإسمنت في أسعار العقارات؟

مسؤول في «الصناعة» لـ«الوطن»: أسعار العقارات «مزاجية» ولا ترتبط بشكل كبير بالإسمنت

جلنار العلي

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نهاية الأسبوع الماضي، قراراً يقضي برفع أسعار مبيع الإسمنت المعبأ والفرط، سواء المنتج لدى المعامل والشركات التابعة للمؤسسة العامة للإسمنت ومواد البناء، أو المنتج لدى شركة إسمنت البادية التابعة للقطاع الخاص، ووفقاً لذلك فقد تم تحديد سعر طن الإسمنت البورتلاندي المعبأ عيار ٣٢,٥ بـ٧٠٠ ألف ليرة، أما عيار ٤٢,٥ منه فقد تم تحديده بسعر ٧٨٤٨٠٠ ليرة، كما حدد القرار سعر مبيع طن الإسمنت البورتلاندي عيار ٣٢,٥ الفرط بـ٦١٣٧٥٠ ليرة، وعيار ٤٢,٥ بـ٦٩٢٦٠٠ ليرة.

وفيما يخص الإسمنت المنتج لدى شركة البادية فقد تم تحديد البورتلاندي منه عيار ٣٢,٥ (معبأ) بـ٧٢٧١٠٠ ليرة، والدوكما بـ٦٩٣١٠٠ ليرة، والإسمنت عالي المقاومة (المعبأ) بـ٨١١٩٠٠ ليرة، والدوكما ٧٧٧٩٠٠ ليرة.

وحول ذلك، أعاد مدير التكاليف والتحليل المالي في وزارة الصناعة إياد خضور، رفع أسعار الإسمنت في تصريح لـ«الوطن» إلى ارتفاع تكاليف المواد الداخلة بالإنتاج، وخاصة أن سعر الإسمنت يتأثر بشكل كبير بأسعار الطاقة من كهرباء وفيول لكونهما يشكلان ٦١ بالمئة من إجمالي كلفة الإسمنت، إذ ارتفعت التكاليف خلال الفترة الماضية حوالي ٨١ بالمئة، نتيجة ازدياد أسعار الطاقة والتغيرات في سعر الصرف، وهذا ما انعكس على التكلفة النهائية لمادة الإسمنت بنسبة ٧٥ بالمئة، لافتاً إلى وجود أربع شركات تتبع للقطاع العام تنتج الإسمنت وشركة واحدة تتبع للقطاع الخاص، ويبلغ إجمالي الطاقات الإنتاجية لهذه الشركات حوالي ٣ ملايين طن سنوياً، لافتاً إلى أن العرض أقل من الطلب في الأسواق، ولا يوجد حجم محدد لهذا الطلب، ولكن يتراوح بشكل وسطي بين ٦-١٠ ملايين طن.

وأضاف: «وقد صدرت آخر تسعيرة للإسمنت في ٢٠٢٢/٥/١٢ وكان سعر الكهرباء حينها ٣٠٠ ليرة للكيلو واط الساعي، والفيول ١٢٠٠ ليرة للكيلو، وبالتالي كانت تصل أرباح شركة الإسمنت بالطن الواحد إلى حوالي ٣١ ألف ليرة، ولكن في نهاية شهر حزيران من العام الماضي، ازدادت أسعار الكهرباء والفيول، وقد أدت هذه الزيادات إلى استهلاك الأرباح بالمطلق، لذا كانت الأمور مرهقة بالكامل على مدار العام الماضي، ولم يكن لدينا حل آخر إما الاستمرار بالإنتاج ورفع الأسعار أو التوقف عن الإنتاج».

وأشار خضور إلى أن النسبة المسموح بها لأرباح الشركات يجب ألا تتجاوز ١٠ بالمئة، وبما أن العرض أقل من الطلب في الأسواق، فإن كل إنتاج الشركات يتم تسويقه.

> متعهد لـ«الوطن»: على الحكومة أن تلزم أصحاب الأبنية غير المكسوة باستكمالها

وفي سياق متصل، بين خضور أن نسبة الإسمنت من العقار تعد قليلة لا تتجاوز الـ٥ بالمئة، ولكن أسعار العقارات مرتفعة قبل أن يتم رفع أسعار الإسمنت، لأن أسعارها حالة مزاجية لا ترتبط بشكل كبير بالإسمنت.

من ناحيته، اعتبر عضو نقابة المقاولين ورئيس مجلس إدارة إحدى شركات التعهدات ماهر مرهج في تصريح لـ«الوطن»، أن أسعار الإسمنت تؤثر حتماً في كلفة بناء العقارات لكونه يدخل في عدة مراحل متعلقة ببناء الهيكل والإكساء أيضاً، ما سيؤثر على حركة البناء وإنشاء المشاريع السكنية، إضافة إلى أن ذلك سيؤدي إلى إحداث فروقات كبيرة بأسعار الوحدات السكنية التي تقوم الجمعيات ومؤسسات الإسكان بتسليمها للمواطنين، معتقداً أن الأسعار الجديدة لن تؤثر في أسعار العقارات لوجود عرض كبير في الأسواق يؤدي إلى انخفاض أسعارها لتكون أقل من التكلفة أحياناً.

وفي سياق متصل، يرى مرهج أن ما يؤدي إلى رفع أسعار العقارات حقاً، هو كتل الإسمنت الضخمة المجمدة في المنازل التي ما تزال على الهياكل وغير المعروضة للبيع أو الإيجار أو الاستثمار منذ عشرات السنين، لافتاً إلى مشكلة الادخار بالبناء وذلك لعدم وجود استثمارات حقيقية، لذا يستوجب ذلك إصدار قرار حكومي يلزم أصحاب هذه المنازل بإكسائها للاستفادة منها وتأجيرها أو بيعها، ما سيؤدي إلى تخفيض أسعار بيع العقارات وتأجيرها.

أجور الحصّادات ارتفعت ١٥ بالمئة والفلاحون غير راضين عن سعر القمح

توقعات القمح هذا العام بين ١,٥ مليون ومليوني طن

رامز محفوظ

كشف رئيس مكتب الشؤون الزراعية في الاتحاد العام للفلاحين محمد الخليف في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه تم البدء بتسليم محصول القمح من الفلاحين لمراكز استلام الحبوب منذ الخامس والعشرين من شهر أيار الفائت، مبيناً أن المحافظات التي بدأت بالتسليم هي دير الزور والرقة وريف حلب ودرعا.

وأضاف: بالنسبة للمناطق الواقعة خارج السيطرة فلم يتم حتى تاريخه تسليم أي حبة قمح لمراكز الاستلام ومن الممكن ألا يتم السماح للفلاحين في هذه المناطق بتسليم إنتاجهم للحكومة كما كان يحصل خلال السنوات الماضية ولا معلومات حتى الآن تؤكد أو تنفي السماح بتسليم القمح.

وأكد الخليف عدم وجود أي عوائق في عمليات الاستلام وتقدم للفلاحين الذين يقومون بتسليم إنتاجهم من محصول القمح كل التسهيلات، مبيناً أن صرف أثمان الأقماح من المصارف الزراعية في المحافظات يتم خلال مدة لا تتجاوز ٤٨ ساعة ولم تصل إلى اتحاد الفلاحين أي شكوى بخصوص التأخير في صرف أثمان الأقماح.

وعن أجور الحصادات بين الخليف أن أجورها تعتبر مرتفعة هذا الموسم وازدادت عن الموسم الماضي بنسبة تقارب ١٥ بالمئة، لافتاً إلى أنه تم تحديد أجور الحصادات من اللجان الزراعية الفرعية في المحافظات وهناك التزام بالأجور المحددة.

وبالنسبة للمازوت الزراعي والكميات التي توزع للفلاحين لري محصول القمح أشار الخليف إلى أن الكميات الموزعة تختلف بين محافظة وأخرى، كاشفاً عن شكاوى وصلت من الفلاحين في محافظة القنيطرة تفيد بأن الكميات الموزعة من المازوت المدعوم غير كافية وأقل من مخصصاتهم، في حين لم تصل أي شكاوى من محافظات أخرى، موضحاً أن مخصصات فلاحي القمح من المازوت المدعوم هي ٥ ليترات لكل دونم عن كل رية للمحصول التي تتراوح مدتها بين ١٥ يوماً وشهر.

وأوضح أنه ليس هناك رضا كامل من الفلاحين في المحافظات عن السعر الذي حددته الحكومة لاستلام محصول القمح وهو ٢٨٠٠ ليرة لكل كيلو وكانوا يتوقعون أن يكون السعر أكثر من ذلك، لافتاً إلى أنه تم تحديد السعر وفقاً للإمكانيات المتاحة، مبيناً أن تكلفة كيلو القمح للفلاح وهي بحدود ٢٤٠٠ ليرة.

واستبعد رئيس مكتب الشؤون الزراعية أن يلجأ بعض الفلاحين لبيع إنتاجهم من القمح للتجار نتيجة عدم رضاهم عن السعر الذي حددته الحكومة، مشيراً إلى أنه لم يصل أي معلومات أو شكوى عن قيام فلاحين ببيع إنتاجهم لتجار.

وختم بالقول: ليس هناك رقم ثابت ودقيق متوقع لإنتاج القمح على كامل الأراضي السورية للموسم الحالي وهناك تفاوت في التوقعات عن الإنتاج، فالبعض يتوقع أن يكون الإنتاج مليوني طن وآخرون يتوقعون أن تكون ١,٥ مليون طن.

> الخليف لـ«الوطن»: كميات المحروقات تختلف من محافظة إلى أخرى وسعر القمح تم تحديده وفقاً للإمكانيات